

Distr.
GENERAL

A/53/492
13 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٤٩ من جدول الأعمال
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢- ١	أولا - مقدمة
٢	٢٥- ٣	ثانيا - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
٢	١٣- ٤	ألف - المنشورات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي
٥	١٤-٢٥	باء - نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي عن طريق الوسائل الإلكترونية
٨	٢٦-٣٣	ثالثا - مجموعة معاهدات الأمم المتحدة - قاعدة البيانات الجديدة

أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٢٣/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقدا للأمم المتحدة للقانون الدولي، واعتمدت بعد ذلك سلسلة من برامج الأنشطة. وفي الدورة الحادية والخمسين، اعتمدت الجمعية برنامج الأنشطة للفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من العقد. وقد أرفق هذا البرنامج بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٥١، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢ - وفي الفقرة ٨ من القرار ١٥٣/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والمعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي"، شجعت الجمعية العامة مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة على مواصلة جهوده الرامية إلى تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي وإلى استيفاء نشرة "الحولية القانونية للأمم المتحدة". ويقدم هذا التقرير مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

ثانيا - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

٣ - أثناء عام ١٩٩٨، واصل مكتب الشؤون القانونية الجهود التي يبذلها فيما يتصل بنشر المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي. وبينما لا يزال نشر الدراسات يمثل الشكل الرئيسي للنشر، فقد لجأ مكتب الشؤون القانونية أيضا إلى النشر عن طريق الوسائط الإلكترونية.

ألف - المنشورات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي

٤ - وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٥٣/٥٢، بذلت جهود للانتهاء من الأعمال المتراكمة في نشر "الحولية القانونية للأمم المتحدة". وبينما يجري إعداد نسخة عام ١٩٨٩، سيتم قريبا نشر نسخ الأعوام ١٩٨٨، و ١٩٩٣، و ١٩٩٤. وسوف ترسل قريبا نسخة عام ١٩٩٥ إلى المطبعة. ويستمر العمل في المجلدات المتبقية للأعوام التالية لعام ١٩٩٥. وقد أعد فهرس تجميعي "للحولية" يغطي الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٨٦، وسيصدر كأحد أصناف مبيعات الأمم المتحدة^(١).

٥ - "موجز الأحكام والفتاوى والقرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ١٩٩٢-١٩٩٦"^(٢) نُشر في عام ١٩٩٨ كاستكمال لإصدار سابق^(٣) عن نفس الموضوع يغطي الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٩١. وقد أعدت "الموجز" شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالاشتراك مع قلم محكمة العدل الدولية، استجابة للاهتمام المتزايد بأعمال المحكمة، وفقا للمشار إليه في برنامج الفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وقد نشر "الموجز" بجميع اللغات الرسمية الست للمنظمة.

٦ - "وضع قانون دولي أفضل: لجنة القانون الدولي في عامها الخمسين"^(٤)، نُشر في حزيران/يونيه ١٩٩٨ احتفالاً بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة. وهو يشمل وقائع الندوة المتعلقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه التي عقدت في نيويورك يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد كتب الأمين العام تصديراً لهذا المنشور الذي انقسم إلى ثلاثة أجزاء: يشمل الجزء الأول الورقات التي عرضت شفويا والمناقشة المفتوحة التي نظمت وفقاً للمواضيع التالية: (أ) استعراض عام لعملية وضع القوانين الدولية ودور لجنة القانون الدولي؛ (ب) التعقيدات الرئيسية التي تواجهها عملية وضع القوانين الدولية المعاصرة؛ (ج) اختيار مواضيع لتكون محل تدوين وتطوير تدريجي من جانب اللجنة وطرق عمل اللجنة؛ (د) أعمال اللجنة وتشكيل القانون الدولي؛ (هـ) تعزيز علاقة اللجنة بغيرها من هيئات وضع القوانين والمؤسسات الأكاديمية والفنية ذات الصلة؛ (و) إضفاء مزيد من الأهمية على القانون الدولي وتيسير سبل اللجوء إليه؛ (ز) تأثير محكمة العدل الدولية على أعمال لجنة القانون الدولي وتأثير اللجنة على أعمال المحكمة. ويضم الجزء الثاني ما ورد من ورقات خطية. ويستنسخ الجزء الثالث قرارات اللجنة واستنتاجاتها بشأن برنامجها وإجراءاتها وطرق عملها المعتمدة في دورتها الثامنة والأربعين، والنظام الأساسي للجنة باللغتين الانكليزية والفرنسية.

٧ - "الدليل التحليلي لأعمال لجنة القانون الدولي، ١٩٤٩-١٩٩٧"^(٥)، نشر في تموز/يوليه ١٩٩٨، كمساهمة من شعبة التدوين في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة، وهو مكمل للمنشور المعنون "أعمال لجنة القانون الدولي"^(٦)، الذي يُنشر حالياً في طبعته الخامسة. ويقصد من الدليل أن يكون أداة لتسهيل إجراء البحوث بشأن إسهام اللجنة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي خلال الخمسين سنة الأولى من وجودها. والدليل منظم حسب المواضيع التي تندرج في أقسام فرعية حسب فئاتها ومراحل النظر فيها داخل اللجنة، مما يسمح للقارئ بأن يتتبع تطور كل موضوع منذ بدايته وحتى اختتامه.

٨ - وتُعد أيضاً شعبة التدوين لنشر وقائع الحلقة الدراسية المعقودة في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء لجنة القانون الدولي. وقد اشترك في تنظيم هذه الحلقة الدراسية اللجنة وحكومة سويسرا والمعهد العالي للدراسات الدولية. وكان موضوع الحلقة "لجنة القانون الدولي بعد مرور خمسين عاماً على إنشائها: تقييم"، وجرى النظر في المواضيع التالية: (أ) استعراض عام لأعمال لجنة القانون الدولي في الفترة ١٩٤٨-١٩٩٨؛ (ب) المسؤولية الدولية والتبعة القانونية: تعليقات على نهج اللجنة؛ (ج) حصانات الدول: ماهية المشاكل الحالية الموروثة من الماضي؟؛ (د) قانون المعاهدات: أسئلة ما زالت معلقة؛ (هـ) المواضيع والمشاكل المقبلة التي تتناولها عملية التشريع الدولي؛ (و) استخدامات التدوين ومخاطره.

٩ - وفي الفقرة ١٣ (أ) من برنامج أنشطة الفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، أُشير إلى أنه ينبغي للمنظمة تشجيع نشر مقالات عن مواضيع القانون الدولي يكتبها بعض ممارسي القانون الدولي والمستشارين القانونيين للدول وللمنظمات الدولية. وعقب إجراء مشاورات مع مستشارين قانونيين تابعين للدول وللمنظمات الدولية ومع مختلف الممارسين عن أفضل سبل تنفيذ اقتراح الجمعية

العامّة، وجهت دعوات إلى المستشارين القانونيين التابعين للدول الأعضاء، وكذلك لجميع المؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والممارسين في ميدان القانون الدولي للمساهمة في مجموعة من المقالات. وستعرض هذه المجموعة منظورا للقانون الدولي من وجهة النظر العملية لمن يمارسون القانون الدولي ممارسة فعلية. وتعدّ شعبة التدوين هذا المنشور الذي سيضم نحو ٣٠ مقالا، تُنظَّم وفق المواضيع الرئيسية التالية: دور المستشار القانوني في صياغة القرارات السياسية؛ ودور المستشار القانوني في تنفيذ القرارات الدولية في سياق القانون الوطني؛ ودور المستشار القانوني في تطبيق قانون المنظمات الدولية وتطويره؛ ودور المستشار القانوني أو الممارس في الخصومات التي تنطوي على مسائل تتعلق بالقانون الدولي المعروضة أمام المحاكم الوطنية؛ ودور المستشار القانوني أو الممارس في الخصومات التي تنطوي على مسائل تتعلق بالقانون الدولي المعروضة أمام المحاكم الدولية من مختلف الأنواع. ومن المتوخى أن تنشر مجموعات المقالات هذه في عام ١٩٩٩ في الوقت المناسب للاحتفال باختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

١٠ - وقد عكفت شعبة التدوين على إعداد دراسة أخرى يقصد بها أن تشكل إسهاما في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وتقوم هذه الدراسة، التي تحمل مؤقتا عنوان "الأمم المتحدة وتطوير القانون الدولي خلال التسعينات"، بتحليل الصكوك القانونية المنبثقة من العمليات العادية "لوضع القوانين" داخل الأمم المتحدة خلال التسعينات، وتقييم مساهمتها في تطوير القانون الدولي. وبينما يقتصر تركيز هذه الدراسة على أجهزة التداول الرئيسية في الأمم المتحدة، فإن المسائل التي تشتمل عليها تتنوع ما بين نزاع السلاح، والقانون البيئي الدولي، وحقوق الإنسان، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الاقتصادي الدولي، وقانون البحار، وقانون المعاهدات، وقانون الفضاء الخارجي، وقانون المنظمات الدولية.

١١ - "المجلد السابع والعشرون لحولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي"^(٧)، نُشر في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ويضم سجلا لأعمال الدورة التاسعة والعشرين للجنة، المعقودة في عام ١٩٩٦، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتحكيم التجاري الدولي. ونشرت خلاصات الدعاوى من رقم ١٧ إلى رقم ١٩ المرفوعة بموجب قانون السوابق القضائية المستندة إلى نظام نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من أجل نشر المعلومات عن قرارات المحاكم وقرارات التحكيم المتصلة بالاتفاقات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال اللجنة.

١٢ - ويعد أيضا فرع القانون التجاري الدولي لنشر وقائع الندوة المعقودة في نيويورك يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ كنشاط خاص للاحتفال بالذكرى الأربعين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨. ويستعرض في هذا المنشور خبراء بارزون في مجال التحكيم خبرتهم بشأن طريقة عمل الاتفاقية أثناء الأربعين سنة الأولى من وجودها ويتنبأون باحتمالات عملها أثناء الأربعين سنة القادمة. ومن المتوخى أن تنشر الوقائع في أوائل عام ١٩٩٩. ويجري أيضا التحضير لنشر وقائع الندوة المتعلقة بالقانون التجاري الموحد المعقودة في نيويورك في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وسوف يشتمل هذا المنشور على معلومات بشأن موضوعات العمل الجارية وتلك التي يحتمل

تناولها مستقبلا في مجالات التجارة الإلكترونية، وتمويل المشاريع والتمويل بالمستحقات، والإعسار عبر الحدود. ومن المتوخى أن يجري النشر في أوائل عام ١٩٩٩.

١٣ - وتهدف منشورات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في المقام الأول إلى نشر المعلومات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي المعاهدة الشاملة التي تتناول جميع جوانب شؤون المحيطات، فضلا عن التطورات الهامة المتعلقة بقانون البحار وممارسة الدول في هذا المجال. وقد صدر باللغة الإنكليزية في عام ١٩٩٨ مجلد موسع يضم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، إلى جانب فهرس شامل يغطي كلا النصين^(٩). وأعدت الشعبة أيضا ثلاثة أعداد من نشرتها عن "قانون البحار" تشتمل على التطورات الجارية في مجال قانون البحار. وقد نُشر مؤخرا "قانون البحار - ثبت مختار للمراجع - ١٩٩٧"^(١٠). ومن المقرر أن يُنشر في وقت لاحق من هذا العام منشور "الصكوك الدولية للمصائد مع فهرس لها"، وهو منشور أعدته الشعبة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد وزعت الشعبة عددين من "الرسالة الإعلامية لقانون البحار" التي تنقل معلومات بشأن موضوعات من بينها التطورات المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

باء - نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي عن طريق الوسائل الإلكترونية

١٤ - يمكن الحصول على معلومات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي من خلال الموقع الفرعي المتعلق بالقانون الدولي على الشبكة العالمية (<http://www.un.org/law>)، ضمن صفحة استقبال المنظمة على الشبكة. ويشتمل هذا الموقع الفرعي على معلومات بشأن مواضيع من بينها تدوين القانون الدولي وتطويره وتعزيزه؛ والقانون التجاري الدولي؛ وقانون البحار؛ والمعاهدات؛ والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ ولجنة القانون الدولي؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتضطلع وحدات مكتب الشؤون القانونية بمسؤولية توفير المعلومات من أجل المواقع الفرعية. وبصفة عامة، توضع البيانات في البداية باللغة الانكليزية، بينما تقدم بعض المواقع الفرعية نسخا بوحدة أو أكثر من اللغات الرسمية الأخرى للمنظمة. وقد أُضيف مؤخرا فرع خاص إلى "وثائق الأمم المتحدة: دليل البحوث" المتوافرة بصورة مباشرة على الشبكة ويشتمل على إشارات مرجعية لوثائق تتصل بالقانون الدولي (<http://www.un.org/Depts/dhl/resguide/specil.htm>).

١٥ - وقد أنشئ مؤخرا موقع للجنة القانون الدولي على الشبكة العالمية (<http://www.un.org/law/ilc/index.htm>)، لنشر المعلومات المتعلقة بأنشطة اللجنة من خلال الوسائل الإلكترونية، بين أوسع مجموعة ممكنة من الجمهور. ويشتمل الموقع على ما يلي: معلومات عن الدورة الخمسين للجنة؛ وتعريف باللجنة يشتمل على نبذة تاريخية موجزة؛ ومعلومات بشأن تشكيل اللجنة وأعضائها، وأنشطتها أثناء دوراتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين؛ ومناقشة لبرنامج عمل اللجنة؛ ونسخ متوافرة

مباشرة على الشبكة لبعض تقاريرها، فضلا عن مختلف النصوص التي اعتمدتها اللجنة، أو المستندة إلى أعمالها؛ ونسخة من "الدليل التحليلي لأعمال لجنة القانون الدولي" متوافرة مباشرة على الشبكة.

١٦ - وقد وضعت المعلومات المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، المعقود في روما بإيطاليا، في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، على شبكة الإنترنت في موقع المحكمة الجنائية الدولية (<http://www.un.org/icc/>)، الذي أنشأته إدارة شؤون الإعلام، بالاشتراك مع شعبة التدوين. ويشتمل هذا الموقع على المواد التالية: معلومات أساسية عن المؤتمر؛ ومعلومات للمشاركين ووسائل الإعلام؛ والبرنامج اليومي للمؤتمر؛ ونسخ من النصوص الكاملة لنخبة من الخطب والبيانات التي أُلقيت في المؤتمر؛ ونشرات صحفية؛ ووصلات لبعض الوثائق المختارة الكاملة النصوص؛ ومعرض للصور؛ ووصلات سمعية لبعض الخطب والبيانات المختارة. وتتوافر في الموقع أيضا نسخة كاملة النص للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المُعد في روما.

١٧ - ويشتمل موقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (<http://www.ictt.org>) على مواد من بينها المواد التالية: قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والنظام الأساسي للمحكمة؛ وقواعد الإجراءات والبيّنة للمحكمة؛ ومعلومات بشأن عرائض الاتهام، والتصديق على عرائض الاتهام، وأوامر القبض؛ وتدوين لجلسات الاستماع؛ وأحكام الدوائر وقراراتها وأوامرها؛ وملخصات القضايا. وقد نشرت مؤخرا بالموقع معلومات كاملة النصوص بشأن الأحكام التي أصدرتها المحكمة فيما يتصل بجريمة الإبادة الجماعية. وقد أنشئ في نيويورك، موقع مماثل (<http://www.un.org/ictt>).

١٨ - وخلال عام ١٩٩٨، أنشأت محكمة العدل الدولية موقعها الخاص على الإنترنت (<http://www.icj-cij.org>). ويحتوى الموقع على معلومات أساسية عن المحكمة، بما في ذلك أسماء القضاة؛ والصكوك التأسيسية للمحكمة؛ وجدول القضايا المطروحة عليها حاليا. كما أنه يتيح النصوص الكاملة لقرارات المحكمة، والفتاوى والأوامر الصادرة عنها، بما في ذلك المرافعات.

١٩ - وتضطلع شعبة التدوين بالمسؤولية عن إدارة موقع تدوين القانون الدولي وتطويره وتعزيزه (<http://www.un.org/law/index.htm>). ويهدف هذا الموقع إلى أن يوفر، على أساس دوري، المعلومات الجارية المتصلة بتطوير القانون الدولي العام. وهو يشتمل في الوقت الراهن على معلومات عن: أنشطة اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة؛ واللجنة المختصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي عقد في روما بإيطاليا في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨؛ ولجنة القانون الدولي؛ والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. كما أنه يتضمن النصين الكاملين للاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

٢٠ - ويتضمن موقع القانون التجاري الدولي على الشبكة (<http://www.un.org.at/uncitral/index.html>) معلومات عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛ والوثائق التحضيرية للجنة وأفرقتها العاملة؛ وقانون السوابق القضائية لنصوص اللجنة؛ والاتفاقيات (بما في ذلك وضعها)؛ والقوانين النموذجية، وغيرها من النصوص المتصلة بالقانون التجاري الدولي.

٢١ - وتضطلع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، بالمسؤولية عن إدارة موقع شؤون المحيطات وقانون البحار على الشبكة (<http://www.un.org/Depts/los>). ويتضمن الموقع على الشبكة الذي نشأ عن موقع غوفر (Gopher) المنشأ عام ١٩٩٥، نسخاً منقولة إلكترونياً للنص الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتصلة بها، فضلاً عن معلومات عن مواد قانونية متنوعة تتعلق بشؤون المحيطات، والموارد البحرية، والبيئة البحرية، والمؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية. وتم هذا العام توسيع الموقع، وهو يبرز دور اتفاقية قانون البحار في الإدارة الرشيدة للمحيطات. ويهدف الموقع إلى إطلاع الجمهور على ما تسهم به الاتفاقية في حياتهم اليومية من خلال إظهار العلاقة المتبادلة التي تقيمها بين ميادين شديدة التنوع مثل الولاية القضائية الوطنية على الحيز البحري، والملاحة، والاستخدام الرشيد لموارد المحيطات، والتلوث البحري.

٢٢ - ويضم موقع قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة (<http://www.un.org/Depts/Treaty>) نسخاً إلكترونية لكل من "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام" و "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" (انظر الفصل الثالث أدناه).

٢٣ - ويتضمن موقع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (<http://www.un.org/icty/index.html>)، في جملة أمور، معلومات عن المحكمة، والوثائق القانونية الأساسية للمحكمة، والقضايا التي تنظر فيها، ومعلومات عن المنشورات، وكذلك أنباء ونشرات صحفية.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٧، أنشأت شعبة تدوين القانون مكتبة سمعية بصرية برعاية اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وأنشئت المكتبة بهدف مساعدة الدول، ولا سيما الدول النامية، ومؤسساتها التعليمية، من خلال إعداد وتوزيع أشرطة سمعية بصرية لأغراض التدريس في مختلف مواضيع القانون الدولي. فاستخدام التكنولوجيا السمعية البصرية يعد طريقة فعالة من حيث التكاليف لنشر المعلومات على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالقانون الدولي. وتقوم شعبة التدوين، المسؤولة عن إدارة المكتبة، بجمع الأشرطة التي تتيحها الرابطة القانونية الدولية، وكذلك التي تحصل عليها من منظومة الأمم المتحدة نفسها. ثم تقوم باستعراضها لكفالة المضمون والجودة؛ وتقوم بتصنيف الأشرطة تبعاً للمواضيع؛ وهي تعتزم إتاحتها للإعارة إلى الحكومات والمؤسسات التعليمية التي تطلبها. وتحتوي المكتبة أيضاً على مجموعة من الشرائط الخاصة بمؤتمرات القانون الدولي، وستعمل مع الجامعات وأساتذة القانون على إنتاج أشرطة للمحاضرات التي تُلقي عن المواضيع ذات الصلة كيما

تستخدمها المكتبة. ولا تحصل المكتبة على أموال لتشغيلها وتعتمد في ذلك على التبرعات. وتحتفظ المكتبة حالياً بأشرطة عن المواضيع التالية: الأمم المتحدة (بصفة عامة)؛ ومحكمة العدل الدولية؛ ولجنة القانون الدولي؛ واللجنة الخاصة بشأن العراق (أونسكوم)؛ والجزاءات المفروضة على العراق؛ والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمستشار القانوني للأمم المتحدة؛ وأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاقة المجرمين؛ والقانون الدولي (بصفة عامة)؛ وحقوق الإنسان؛ والقانون الإنساني الدولي؛ وقانون البحار؛ ومجموعة القانون الدولي العام الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة سيتون هول.

٢٥ - وتواصل شعبة التدوين تقديم مساهمتها إلى الشبكة العالمية للمعلومات القانونية. وتمثل هذه الشبكة في قاعدة بيانات آلية التشغيل وغير تجارية عن القوانين والأنظمة الأساسية واللوائح الوطنية، تولت وضعها وتنسيقها المكتبة القانونية التابعة لمكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة. وقدمت إلى الشبكة نماذج عن خلاصات للآراء القانونية المنشورة في "الحولية القانونية للأمم المتحدة"، وستُعد خلاصات أخرى توطئة لإدخالها في قاعدة البيانات. وتحتوي الشبكة على معلومات مقدمة من أكثر من ٤٠ بلداً مساهماً من الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا وآسيا، ويجري تباعاً إضافة بلدان أخرى إليها. وفي الوقت الحاضر، تتألف قاعدة البيانات أساساً من تشريعات وطنية سنّت في الفترة من ١٩٧٦ حتى الآن. ويمكن للدول المساهمة الوصول إلى قاعدة البيانات باستعمال كلمة مرور عبر الإنترنت، وهي تضم خلاصات قانونية معدة باللغة الانكليزية يمكن البحث عن معلومات فيها، ونصوصاً كاملة لقوانين موضوعة بلغات البلدان المقدمة لها. وفي إطار الأمم المتحدة، يمكن لأعضاء البعثات الدائمة وموظفي الأمانة العامة الدخول إلى الشبكة من محطات حاسوب طرفية موجودة في مكتبة داغ همرشولد.

ثالثاً - مجموعة معاهدات الأمم المتحدة - قاعدة البيانات الجديدة

٢٦ - بناءً على قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بدأ قسم المعاهدات في الأمم المتحدة أعماله المتعلقة بمشروع لإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية جديدة/نظام لتيسير تدفق العمل في القسم. وكان الهدف الأساسي من المشروع الإسراع بقدر كبير بعملية تحليل البيانات المتصلة بالمعاهدات، واستعراضها، وإدخالها في القاعدة، وتجهيزها، ونشرها في وقت لاحق، وذلك باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية الحديثة إلى أقصى حد ممكن. وكان من المتوقع أن يساعد النظام المقترح مساعدة كبيرة في الاستغناء، دون الإخلال بالدقة، عن الممارسة الحالية المتمثلة في إدراج نصوص البيانات، على نحو متكرر في مختلف المنشورات الصادرة عن القسم وإعادة التأكد في كل مرة من تلك المدخلات بلا داع. أما الناتج الرئيسي المتوقع من هذا النظام الإلكتروني، المُعد حسب مواصفات محددة، فيتمثل في القضاء في وقت مبكر على التأخر الفعلي منذ وقت طويل في إصدار منشورات القسم، ولا سيما "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" و "الفهرس التجميعي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة". وبالإضافة إلى ذلك، ستُساعد قاعدة البيانات الجديدة المقترحة على تقديم المعلومات المتعلقة بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت في حينها وبطريقة سهلة الاستعمال من قبل مجموعات المستعملين الذين يتزايدون

بسرعة. ومن شأن هذا الناتج أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بدأ العمل في المشروع في آب/أغسطس ١٩٩٧، بغية إنجازه بحلول شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٨. وأثر عاملان رئيسيان تأثيرا بالغا في عدم إنجاز المشروع في هذا الإطار الزمني المحدد، وهما: (أ) صودفت صعوبات تقنية معقدة فريدة من نوعها وتطلبت حولا مبتكرة لم يسبق اختبارها؛ (ب) كانت الاحتياجات من الموارد، بما في ذلك المخصصات المالية اللازمة لإنجاز المشروع في هذا الإطار الزمني، أكبر بكثير من الاحتياجات المتوقعة أصلا.

٢٧ - وتم إنجاز المشروع في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٨. والنظام الذي يستخدمه قسم المعاهدات الآن يمكنه من مسح جميع الوثائق التي يتلقاها القسم (المعاهدات، والإجراءات اللاحقة، والتصديقات، والتحفظات، والإعلانات، إلى آخره) أو تحويلها إلى صيغة نصية عن طريق برنامج التمييز البصري للرموز (OCR)، وتخزين هذه المعلومات في قاعدة البيانات. وفور تلقي أي وثيقة، يتخذ قرار بشأن اللجوء إلى المسح أو إلى التمييز البصري للرموز، ويتوقف ذلك بشكل أساسي على نوعية الوثيقة. وفي معظم الأحيان، تُخزن الوثائق باللغتين الانكليزية والفرنسية باستخدام التمييز البصري للرموز، إذ أن هذه الطريقة تمكن من استرجاعها بطريقة البحث في أجزاء النص، بما في ذلك عبر الإنترنت. ويمتلك قسم المعاهدات القدرات التقنية اللازمة لاستخدام الطريقتين على السواء. كما أن قاعدة البيانات الجديدة مجهزة لمعالجة الوثائق المقدمة بالصيغة الإلكترونية، عن طريق الأقراص الصغيرة أو البريد الإلكتروني على سبيل المثال، ويشجع القسم جدا على تقديم الوثائق إلكترونيا، طبقا للمبادئ التوجيهية التي يحددها القسم. وسينجم عن التقديم الإلكتروني للوثائق وفورات كبيرة في الوقت والموظفين والموارد المالية.

٢٨ - وفي معظم الحالات، يجري بشكل متزامن تحليل الوثائق الواردة والتحقق من معلوماتها، وإدخال البيانات في القاعدة. ولدى الانتهاء من إجراءات التسجيل، بما فيها الاستعراضات القانونية اللازمة، يصبح بإمكان القسم عرض المعاهدات المسجلة في الإنترنت بلغاتها الأصلية. ولكن سيحتاج عرض الصيغ المترجمة على الإنترنت إلى مزيد من الوقت. وقد استشيرت شعبة الترجمة التحريرية والتحرير بغرض التقليل من الوقت المستغرق حاليا في الترجمة.

٢٩ - وبمجرد الانتهاء من عمليات التحقق القانونية اللازمة وإدخال البيانات، تصبح قاعدة البيانات قادرة على إصدار معظم نواتج القسم دون تدخل كبير من جانب الموظفين. ولن تكون هناك حاجة إلى الممارسة الحالية المتمثلة في إدخال نفس البيانات بشكل متكرر في مختلف منشورات القسم وإعادة التحقق منها في كل مرة. فما أن يتم تحليل المعلومات والتحقق منها وإدخالها في النظام، ستدخل تلقائيا في مختلف المنشورات. وتتصل الابتكارات الجديدة بإصدار المواد التالية باستخدام قاعدة البيانات:

(أ) جميع الإشعارات التعميمية الروتينية (ولكن سيستمر تناول تلك التي تحتاج إلى تحليل قانوني تفصيلي وترجمة بالطريقة التقليدية)؛

(ب) المعلومات المرسلّة بالفاكسيميلي إلى الهيئات الدولية الأخرى؛

(ج) المدخلات الخاصة باليومية؛

(د) "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام"، وضعها في كانون الأول/ديسمبر ...، والمتعارف على تسميتها في القسم بالمرجع الأساسي؛ وسيجري إعداد مدخلات المرجع الأساسي بصورة تلقائية، فيما عدا ما يختص بالنصوص، مثل التحفظات، والإعلانات، إلى آخره، ويلزم لذلك تعزيز البرامجيات. والمرجع الأساسي متاح حاليا على الإنترنت، وسيجري استكماله يوميا. وكذلك سيجري عرضه بطريقة تجعله أسهل استعمالا؛

(هـ) "البيان الشهري بالمعاهدات". أصبح من الممكن بالفعل إنتاج هذه الوثيقة بصورة تلقائية باستخدام قاعدة البيانات الجديدة وستبين المدخلات على أساس شهري؛

(و) شهادات التسجيل؛

(ز) "الفهرس التجميعي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة". أصبح من الممكن بالفعل إنتاج هذه الوثيقة بواسطة قاعدة البيانات الجديدة باستخدام برنامج مكتبي وستتزامن مع إنتاج مجموعة معاهدات الأمم المتحدة؛

(ح) "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة". سيجري إصدار الجزء الأكبر من هذه الوثيقة باستخدام قاعدة البيانات الجديدة ولكنها ستظل بحاجة إلى قدر من العمل اليدوي. وكان إصدار "مجموعة المعاهدات" باستخدام قاعدة البيانات من أهم التحديات التي صودفت في تنفيذ المشروع. ويحتاج نشر الوثائق باستخدام الحاسوب المكتبي مزيدا من التحسين، ولكن المنظمة ستتمكن، حالما يتم الانتهاء من وضع البرنامج وفقا للمخطط، من تحقيق وفورات كبيرة في الموارد المالية المخصصة حاليا لتنفيذ النصوص. وتجرى في الوقت الراهن مفاوضات من أجل الحصول على المجلدات المنضدة بواسطة أقراص صغيرة، من الجهة التي تقوم حاليا بتنفيذها، إذ أن ذلك سيمكن القسم من وضع مجلدات جديدة على الإنترنت بطريقة أسرع. ويبلغ المعدل الحالي لنشر النسخ المطبوعة لـ "مجموعة المعاهدات" نحو ١٢ مجلدا في الشهر.

٣٠ - ومن شأن المرحلة المقبلة لتطوير البرنامج أن تمكن القسم من وضع مدخلات الإشعارات التعميمية و"اليومية" على الإنترنت، وبالتالي وضع هذه المعلومات في متناول الدول الأعضاء والجهات الأخرى في وقت قصير للغاية. ومن المأمول أيضا أن يجري إدخال جزء كبير من المعلومات التي تجمعت خلال السنوات الخمسين الماضية في قاعدة البيانات وعرضها على الإنترنت حالما يتم التحقق من المعلومات على نحو كاف وفهرستها. كما يمكن أن يوضع "البيان الشهري بالمعاهدات" و "الفهرس التجميعي لمجموعة معاهدات

الأمم المتحدة" في تناول الجمهور عن طريق الأقراص الليزر المدمجة والإنترنت. ولكن عمليات التطوير هذه تحتاج إلى إجراء تحسينات إضافية على البرمجيات الخاصة بقاعدة البيانات.

٣١ - وبالرغم من أن قاعدة البيانات الجديدة قد اكتملت إلى حد بعيد، إلا أنها بحاجة إلى صيانة وإلى تحسينات إضافية (تم إبراز بعض جوانبها أعلاه). وقد نُقلت البيانات من الحاسوب الرئيسي القديم الذي بدأ يُصاب بالأعطال بصفة منتظمة، والذي كانت ستؤثر فيه في كل الأحوال "مشكلة الحاسوب في عام ٢٠٠٠"، إلى قاعدة البيانات الجديدة، ولكن هذه البيانات بحاجة إلى كثير من التنقيح (فبعض البرامج المستخدمة في الحاسوب الرئيسي القديم، والذي أنشئ في عام ١٩٧٣، كانت مكتوبة بلغات حاسوبية غير مستعملة اليوم). وأخذت هذه المهام في الاعتبار عند إعداد الميزانية. وأعرب المستعملون المنتظمون لإصدارات قسم المعاهدات عن أملهم في أن يتم إنجاز هذه المهام قريباً، وذلك على سبيل المثال في التعليقات بشأن ضرورة تحسين عرض المرجع الأساسي على الإنترنت. وتعتبر هذه التحسينات أساسية إذا ما أراد القسم مواصلة تقديم خدمات هامة وذات قيمة. وسوف يوقع عقد جديد لأغراض توفير الصيانة، والدعم التحليلي لقاعدة البيانات الجديدة وتحسينها.

٣٢ - وسيُعاد تنظيم قسم المعاهدات تنظيماً شاملاً حتى يتمكن من استعمال قاعدة البيانات الجديدة. والمهمتان الرئيسيتان اللتان سيضطلع بهما القسم هما: تحليل البيانات واستعراضها وإدخالها في القاعدة، بما في ذلك التحليل القانوني للبيانات، ونشرها في وقت لاحق. وسيُعاد إيكال المهام للموظفين من أجل تلبية هذه الحاجات الرئيسية. ويجرى حالياً تدريب تدريجي للموظفين على استعمال قاعدة البيانات الجديدة. وسيتلقى بعض الموظفين تدريباً متخصصاً على بعض المهام الحساسة للنظام الجديد. والفرص متاحة أمام الموظفين لاكتساب مهارات جديدة وحافزة. وبالرغم من أنه لن يكون ثمة فائض في عدد الموظفين، في المدى القصير على الأقل، نظراً لوجود متأخرات معلقة في العمل، فستتحقق وفورات مالية كبيرة نتيجة الانتقال إلى نشر "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" عن طريق الحواسيب المكتبية، ولا سيما فيما يتصل بتنفيذ النصوص. أما الوفورات فيما يتعلق بالموظفين فستتحقق في الأجل المتوسط.

٣٣ - ومن المأمول أن يبدأ رسمياً العمل بقاعدة البيانات الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وسيكون من الممكن أيضاً تنظيم إحاطات لمجموعات صغيرة من الأشخاص عن استخدامات النظام الجديد ومنافعه، داخل قسم المعاهدات.

الحواشي

- (١) رقم المبيع E.98.V.3.
- (٢) ST/LEG/SER.F/1/Add.1 - منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.V.7.
- (٣) ST/LEG/SER.F/1 - منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.V.5.
- (٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.98.V.5.
- (٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.V.10.
- (٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.V.6.
- (٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.V.7.
- (٨) A/CN.9/SER.C/ABSTRACTS.17 و 18 و 19.
- (٩) رقم المبيع E.97.V.10.
- (١٠) رقم المبيع E.98.V.6.

— — — — —